وربعت بها ثالثا ينبغي الغري على شرف حتى انتهى وبنودها
قوله والرسم في فعال او فعال الحكما التزموا فعالا في نحو
طويل وطويلة وافعالا في نحو فعول معتل العين وافعلة فيما
ضعف من فعال وفعال نحو جنان وكنان واكنة قال الله تعالى
وقالوا قلوبنا في اكنة وهو كغطا واغطية وزنا ومعنى وافعلة
في كنان واجب لتضعيفه وفي غطا واجب لاعتلاله قوله
فعل لنحو احمر وحمرا قال في التسهيل وهو لافعل وفعلا
وصفين متقابلين او منفردين لمانع في الخلقة انتهى وذلك
في نحو ادر واكمر وعفلا ورتقا وقرنا ثم قال فان كان المانع
الاستعمال فتفعل فيه محفوظ انتهى وذلك نحو الي وعجزا في اشهر
الاستعمالين وقالوا ديمة هطلاء ولم يقولوا مطر اهطل هذا
بمنزلة عجزا وفي شرح الكافية انه قياس ولو كان المانع الاستعمال
تنبيهات الاول من فعل بيض وعيس وهيم
لكن قلبت الضمة كسرة لتصح اليا كما سيأتي ان شا الله في التصريف
الثاني يجوز في الشعر ضم عينه ان صحت وصحت لامه ولم
يكن مضاعفا الثالث يحفظ فعل في نحو سقف وورد صفة
لفرس وخوار قال وما انتهيت الى خور ولا كشف وحواره وهو
وبازل وعائذ وهي الناقة القريبة العهد بالنتاج واسد واظل
وهو باطن الخف [illegible] كما قال الناظم وقال الجوهري منسم البعير
وقال ابن سيدة بطون الاصابع قال وينبغي ان يقول بطن
الاصبع لانه مفرد فانه افعل اسما لا صفة وقد تنونا فيه
وكثر في دار وفاره وندر في زعنوب قالوا رغب وكان قياسه
رعابيب كعصافير ولا تحذف اليا الثانية لانها للالحاق بعصفور
وعلى هذا ينبغي حمل قولهم في باب الالحاق ان الملحق محكوم له
بحكم الملحق به غالبا قوله وفعلة عنهم بنقل يدري فيه دليل
على ان جمع التكسير لا يشترط فيه ان يكون له موضع يطرد فيه وكان
في ذلك خلافا للاشتراه بقوله في الكافية وقيل ان فعلة اسم

جمع

جمع لانها لم تطرد في الوضع وقال ابن عصفور في اوايل شرح
الجمل في باب النسب انه ليس بجمع تصحيح لان حركة فايه مخالفة
لحركة فاء سنة ولا جمع تكسير لانه لا يطرد في نظاير سنة كشفة
وهنه قال كما ان نحو ركب وصاحب ليس عندنا مفرد الركب
وصحب ومدا جمعا له لانه لم يطرد في نحو ضارب وكاتب هذا معنى
كلامه ويلزمه ان يقول بذلك في فعلة وهو عدها في ابنية جمع
القلة ثم لا نسلم ان باب سنة غير مطرد وفي نوع خاص من الثلاثي
المحذوف اللام وهو الذي لم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون
تنبيه كان اللايق تقديم عجز هذا البيت على صدره
لوجوه احدها ان يتصل جمع القلة وهو فعلة بما قبله من جموع
القلة وحينيذ يكمل الكلام على جموع القلة غير مفصول بينها
باجنبي ثم يتكلم بعد ذلك على جموع الكثرة الثاني ان القليل سابق
الكثير طبعا فليسبقه وضعا ولهذه العلة بدى بافعل وبافعال
وافعلة والثالث ان يتصل فعل بفعل فانهما متقاربان ومتآخيان
من حيث ان كلا منهما يجوز استعمال الاخر فيه الا ان استعمال فعل
في فعلة وفق وعكسه على تفصيل ومن اجازه نحو فعل فعلا
فينبغي له هنا ان لا يخص ذلك بالضرورة قوله وفعل لاسم
رباعي الخ لا فرق في الرباعي المذكور بين ان يكون لمذكر او مونث
كما هو مقتضى الطلاقه وهذا الضابط قال الشهاب يشمل طعام
ونحوه انتهى يعني فيجمع طعام على طعم ومر له نظير ذلك في بعض
الضوابط مما ذكر انه يشمل الفاظا ذكروها في مفردات غير ذلك الجمع
الذي تدخل في ضابطه ويأتي ذلك ايضا له ولا يصرح بانها تجمع
على ذلك وهذا ينبني على شيء سيأتي له وهو ان الجموع القياسية
هل ينطق بها وان سمع غيرها او ما لم يسمع قال ابن هشام
فان قلت [illegible] اعيون في فعل فعل قلت هو في ذلك على ثلاثة
اقسام ما يجوز فيه وما يجب وما يمتنع فالذي يجوز هو الغالب
نحو كتب ورسل وسبل فهذه جاز فيها التخفيف كما جاز في السحت

Copyright © King Saud University